دور مراكز الفكر في سلاسل الإمدادات لصناعة السياسة الإقتصادية

د/ إبراهيم نوار
مستشار سابق بالأمم المتحدة

مقدمة

سوف نبدأ هذة الدراسة بافتراض أن السياسة في عمومها، سواء كانت سياسة خارجية او اقتصادية او اجتماعية أو ثقافية، أصبحت صناعة متكاملة الأركان، يترابط فيها استخدام وسائط التكنولوجيا، والبيانات الرقمية، والقيم، والتطلعات السياسية، والمهارات البشرية، والمؤسسات التشريعية والسياسية المنتخبة، في سلسلة مترابطة من الحلقات المغذية لصناعة السياسة القائمة على المعرفة. و في صناعة السياسة القائمة على أساس المعرفة تنخفض نسبة الخطأ إلى أقل مقدار، بينما أن وضع السياسة إنطلاقا من أهواء أو حالات مزاجية، أو طموحات مبررة أو غير مبررة، أو نوايا طيبة كانت أو شريرة، يؤدي إلى اتساع نطاق الأخطاء والكوارث. ومن ثم فإننا نعتبر أن مراكز الفكر، وهي مؤسسات تتعامل مع البيانات والمعلومات، تمثل حلقة رئيسية في سلاسل الإمدادات المغذية لصناعة السياسة، و تلعب دورا محوريا باعتبارها الحلقة الأولى المدمجة في سلسلة صناعة السياسة القائمة على المعرفة. ويبدأ دور مراكز الفكر من مرحلة استخدام المواد الخام المتمثلة في المعلومات والبيانات الأولية، ثم تحليلها، وربطها بحركة المتغيرات الرئيسية والتابعة المؤثرة فيها والمتاثرة بها. ولذلك نقول إنها الحلقة الأولى المدمجة، لأنها تحتوي على مرحلتين، الأولى هي الحصول على المادة الخام، المعلومات والبيانات الأولية، والثانية هي تبويب وتحليل هذه المعلومات. ويتوقف مقدار كفاءة مراكز الفكر ومدى جودة الدور الذي تقوم به على وفرة وتنوع ونوعية وإتاحة وحرية تداول المعلومات. وتتميز الدول الديمقراطية عموما بحرية إتاحة وتداول المعلومات. ويعتبر حجب المعلومات جريمة ضد الحرية بشكل عام، وضد حق وحرية الفرد في أن يعرف.

وإذا افترضنا أن السياسة يتم التعامل معها بالفعل على انها صناعة، وليست أهواءا أو شطحات فردية، فإن هذه الصناعة، مثل غيرها من الصناعات الأخرى في المجتمعات الحديثة، تتميز بوجود سلاسل إمدادات محددة، ومؤسسات تقوم عليها في إطار نظام لتقسيم العمل مبنيا على تخصص دقيق، يبدأ من إتاحة وجمع وتصنيف وتحليل المعلومات. وتستمر عملية التخصص وتقسيم العمل في أداء وظائفها حتى تصل حلقات صناعة السياسة أو صناعة القرار إلى نهايتها في كل مشكلة تتطلب حلا أو علاجا. وإذا تعرضت سلسلة الإمدادات في صناعة قرار معين للانقطاع أو التشويه أو انخفاض درجة نوعية البيانات، فإن كل ذلك ينعكس على نوعية القرار. كذلك فإن مسؤولية المؤسسات السياسية المنتخبة في عملية صناعة القرار مباشرة، تتطلب بالضرورة وجود نظام يعمل بالفعل في المساءلة والمحاسبة لمتخذي القرارات. وفي حال غياب شروط المساءلة والمحاسبة فإن صناعة القرار تتدهور، وتنتقل السياسة من كونها «صناعة» إلى «حرفة» لجماعة مصالح صغيرة، أو هوى شخصي لحاكم فرد. وفي هذا فساد لصناعة السياسة. وسوف نبين فيما يلي الدور الذي تقوم به مراكز التفكير في صناعة السياسة الاقتصادية، حتى وإن كانت تعمل كحلقة «معلومات» فقط، دون علاقة مباشرة بينها وبين صناعة القرار. وهناك مؤسسات فكرية تقوم بدور شديد الأهمية سلاسل إمدادات صناعة السياسة، مثل «مؤسسة راند» الأمريكية التي تقدم للرئيس الأمريكي المنتخب في بداية فترة رئاسته ملفا كاملا يتضمن الأولويات والمسائل الرئيسية، التي يتعين الاهتمام بها ووضعها على رأس جدول أعمال الإدارة الجديدة. ومع أن هناك مراكز فكر لها نهج محايد وغير متحزب، فإن هناك أيضا مراكز فكر ذات ميول سياسية معينة تخدم أهداف أحزاب أو تيارات فكرية وسياسية بعينها. و كما أن هناك مراكز فكر تخدم داخل نطاق تحقيق المصالح القومية لبلد واحد، فإنه توجد أيضا مراكز فكر تخدم مصالح إقليمية أو قيما انسانية عامة مثل السلام وتجنب الحروب والصراعات، وتقدم للرأي العام وصانعي السياسة المعلومات الكافية لخدمة عملية صنع القرار السياسي في بيئة دولية معقدة، مثل معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبري). ورغم استقلاليته فإن معهد (سيبري) يتلقى ما يقرب

من ٤٥٪ من ميزانيته السنوية في صورة منحة من الحكومة السويدية. كما يعتمد المعهد على الدعم المالي من منظمات أهلية وجمعيات خيرية، ومؤسسات محلية وأجنبية وأفراد للإنفاق على أنشطته البحثية الأساسية. وفي ذلك فإن المعهد يلتزم بشروط الإفصاح والشفافية. وتسهم القوانين السارية في الولايات المتحدة وأوروبا وبلدان أخرى في تشجيع الأفراد والمؤسسات على التبرع لتمويل مراكز الفكر، وذلك بخصم قيمة التبرعات سنويا من الوعاء الضريبي للمتبرعين. كما تسهم مراكز الفكر والبحوث التابعة للمنظمات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية وغيرها بدور مهم في تقديم أطر فكرية للتنمية في العالم، بتضاريسه الاقتصادية المختلفة واحتياجاته المتنوعة. ويستفيد المفكرون ومراكز الفكر في الدول النامية، ومنها الدول العربية، مما تقدمه مراكز الفكر في العالم من مفاتيح لفهم السياسة الاقتصادية، ومحركات التغيير والانتقال، وتحديد أولويات التنمية داخل الدولة المعنية أو داخل إقليم معين من أقاليم العالم حسب طبيعته الاقتصادية.

السياسة والمعرفة: الحاكم الفيلسوف

في نشأة علم السياسة يعود الباحثون دائما إلى سقراط و أفلاطون وأرسطو، حيث ولدت السياسة من قلب الفلسفة، كما ولدت علوم الطبيعة و الكيمياء والفلك من قلب اللاهوت. هذا الارتباط بين نشأة علم السياسة وبين الفلسفة الأم، وضع تطور السياسة على طريق تطور المعرفة، فلا سياسة دون اعتماد على المعرفة. هذا ما أكدت أهميته أيضا في الوقت الحاضر مجموعة العلماء الذين كلفتهم الأمم المتحدة بتقييم ومراجعة أجندة التنمية المستدامة في العالم، ما تحقق منها، وما أخفق العالم في تحقيقه. وكانت واحدة من التوصيات الرئيسية التي خرج بها تقرير الأمم المتحدة عن مراجعة إنجازات التنمية المستدامة في منتصف الطريق، هي أن سياسات التنمية، حتى تكون ناجحة فإنها يجب أن تقوم أولا على أساس المعرفة. هذا الاستنتاج الكبير، الذي تمتد جذوره إلى عصر سقراط وأفلاطون وأرسطو، يتقدم موضوعيا على مناهج البحث الجاهزة المستمدة من نظرة محددة للعالم «أيديولوجية»، أو من مجموعة من المصالح المتجانسة، سواء كانت عامة أو خاصة يمكن التلاعب بها، أو حتى تلك المستمدة من «منظومة قيم»، يتم تقديمها في

صورة إنسانية مطلقة. هذه الروافد الثلاثة للسياسة : «الأيديولوجية» و «المصالح» و «القيم» يجب أن يتم دائما ترجيحها بالمعرفة في قوانينها ومعاييرها المطلقة، لأن نهر المعرفة يحمل الكثير من الموارد القادرة على كشف الفساد، وفضح التلاعب، وتأكيد الحقائق فوق التصورات والمفاهيم. ولذلك فإن الفلسفة القديمة جعلت للحاكم الفيلسوف مكانة سامية قربته من مكانة الإله. لكن التاريخ كشف أن الحاكم الفيلسوف قد يقع في الخطأ عندما لا يدرك الحقيقة، وأنه لا يظل على مكانته إذا هو أخفق في إدراك الحقيقة، أو قصر في البحث عنها.

ومن ثم فإن السياسة، أيا ما كان مجال تطبيقها هي علم. ليست مجرد مهارة، وليست مجرد دهاء، ولا هي تعبير عن أهواء شخصية. وفي عصرنا الحاضر تستمد السياسة نوعيتها من مستوى المعرفة التي تبدأ منها، مهما كانت توجهاتها أو غاياتها. وفي تاريخ السياسة قدم علماء وفلاسفة عظام للبشرية، وللحكام أو أهل الحل والربط، ما يعين على فهم العالم وطبائع الشعوب، ويساعد على بناء مستقبل أفضل. من سقراط أرسطو وأفلاطون إلى مكيافيللي ومونتسكيو وهوبز وماركس وكينز وكيسنجر ومورجنتاو، و ميلتون فريدمان وستيجليتز وغيرهم. في السياسة كما في الاقتصاد، قدم المفكرون للعالم وللحكام ما ساعد على حل معضلات وإخماد حروب.

لكن العلاقة بين المفكرين والسياسة تطورت كثيرا في القرن العشرين، حيث تحولت المدارس الفكرية ومراكز البحوث إلى مؤسسات كبيرة تضمن استدامة العلاقة بين المدارس الفكرية والعملية السياسية وبناء الرأي العام. ونكاد لا نجد حكومة رشيدة في العالم إلا ومعها مجموعة من مراكز البحث والتفكير، تعينها على رسم السياسة وتوجيه العلاقات داخل الدولة، بين الحكومة والمجتمع، وفيما بين الدول، أي بين الدولة والعالم الخارجي. في الصين كما في الولايات المتحدة، وفي البرازيل كما في الهند، وفي فيتنام كما في تشيلي، تلعب مراكز الفكر دورا رئيسيا غير مباشر في عملية صنع السياسة، وإنارة الطريق إلى مسارات التحولات الكبرى في تاريخ البشرية. ولقد شهدنا في القرن العشرين الدور الذي قام به هنري كيسنجر في إعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية والدفاعية الأمريكية في العالم، إبتداء من مفاوضات السلام في فيتنام. كما شهدنا على الصعيد الاقتصادي الدور الذي قام به

جـون مايـنـارد كينـز في هندسـة النظـام الاقتصـادي العالمـي بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة. ثـم شـهدنا الـدور الـذي قـام بـه ميلتـون فريدمـان في قيـادة تيـار عالمـي جديـد نحـو تفكيـك اقتصـاد الدولـة وإعـادة الاعتبـار للسـوق وجانـب العـرض. هـؤلاء المفكـرون والعلـماء كانـوا ومـا زالـوا نتـاج مراكـز تفكـير داخـل أهـم جامعـات العـالم وخارجهـا.

وعـلى الرغـم مـن أن الاعـتراف بأهميـة المعرفـة، ودور مراكـز الفكـر في صناعـة السياسـة في كل البلـدان وفي كل الاوقـات، فـإن هـذه الأهميـة تتعاظـم بشـكل اسـتثنائي في فـترات الانتقـال التاريخـي، سـواء عـلى مسـتوى العـالم ككل أو عـلى مسـتوى الإقليـم أو الدولـة الواحـدة. ويعكـس تعاظـم أهميتهـا ضرورة الحاجـة إليهـا في فـترات تضطـرب فيهـا القيـم، وتختلـط فيهـا المصالـح، وتتقاطـع فيهـا الطـرق، إلى الحـد الـذي تحتـاج فيـه الحكومـات إلى تقـصي طريـق الحقيقـة، عـن طريـق قـوة العقـل والمعرفـة. وقـد لعبـت مدرسـة لنـدن للاقتصـاد والسـير هارفـورد ماكينـدر دورا عظيـما في عـصر التوسـع الأوربي في العـالم بواسـطة القـوى البحريـة الصاعـدة وعـلى رأسـها بريطانيـا. وقبلـه لعـب مفكـرو عـصر النهضـة الأوروبيـة دورا عظيـما في مرحلـة انتقـال أنظمـة الحكـم في أوروبـا مـن الدولـة الملكيـة الاقطاعيـة الكنسـية إلى الدولـة العلمانيـة الحديثـة. ثـم كان الفكـر الديمقراطـي في غـرب أوروبـا والولايـات المتحـدة منـارة إلى بنـاء دولـة المؤسسـات التـي تقـوم عـلى حريـة المواطنـين والحـق في مسـاءلة الحاكـم، وإقامـة النظـم السياسـية التـي تسـتند إلى مبـدأ الفصـل بـين السـلطات، والتـداول السـلمي للسـلطة بواسـطة وسـائل الاختيـار الشـعبي الحـر. ويلعـب المنتـدى الاقتصـادي العالمـي، المعـروف باسـم «منتـدى دافـوس» منـذ بدايـة سـبعينات القـرن المـاضي دورا رائـدا في بنـاء منصـة للحـوار وتبـادل الآراء وتصويـب السياسـات والتفاعـل بـين اللاعبـين الرئيسـيين في العـالم مـن حكومـات، ومؤسسـات حكوميـة دوليـة، ومؤسسـات خاصـة عالميـة عابـرة للحـدود، ومؤسسـات خيريـة غـير هادفـة للربـح، بهـدف وضـع النمـو في العـالم عـلى طريـق أفضـل وأكـثر اسـتقرارا وعدالـة. وقـد توسـعت آفـاق أنشـطة المنتـدى في السـنوات الأخـيرة، حتـى تبلـورت لديـه هيـاكل بحثيـة تضـم حـوالي عـشرة مراكز للبحـوث، تخـدم مجـالات التقدم عـلى طريـق الثـورة الصناعيـة الرابعـة، تغطـي مجـالات متنوعـة مـن التصنيـع ودراسـات سلاسـل الإمـدادات العالميـة إلى الأمـن المعلومـاتي والطاقـة الخـضراء وغيرهـا. كـما أطلـق

المنتدى عددا من المبادرات العالمية لتطوير نظم التعليم في العالم لملاحقة التطورات التكنولوجية والثورة الرقمية.

من المفكر الفرد إلى المفكر المؤسسة

ومع تطور دور المعرفة من مستوى المفكر الفرد إلى مستوى المفكر المؤسسة أو مراكز الفكر، كان من الضروري عدم الخلط بين الدور الذي تقوم به مؤسسات التفكير وبين الدولة، وتوفير القدر الكافي من الاستقلال لها، حتى تمارس دورها بحرية كاملة، بعيدا عن أي ضغوط أو مصالح، لأن الاستقلال شرط أساسي من شروط حرية التفكير. كما وضع الرواد الأوائل، الذين أسهموا في هذا الانتقال التاريخي لعلاقة المعرفة بعملية صنع السياسة قواعد تضمن تنوع التيارات والمدارس الفكرية، وتمثيل القطاعات الاجتماعية المختلفة فكريا، وكذلك تمثيل مصالح وتوجهات المناطق الجغرافية المختلفة، بما يضمن أن تكون عملية صناعة الفكر محايدة وموضوعية وذات مصداقية. كذلك اهتم هؤلاء الرواد بالتمييز بين مراكز الفكر ذات الطابع الوطني الجامع وبين مراكز الفكر الحزبية او التي تمثل جماعات بعينها او مناطق جغرافية محددة. وعلى الرغم من أننا نرى أن بعض الجامعات تحتضن مراكز فكرية يغلب فيها منهج من مناهج التفكير على غيره مثل توجهات مدرسة شيكاغو في الاقتصاد ذات الطابع المحافظ، ومدرسة هارفارد أو كولومبيا ذات الطابع الليبرالي ، فإن الأساس في هذه المراكز هو التنوع والقدرة على تقديم الحلول ذات الطابع الوطني الجامع، رغم الاختلافات بين مناهج التفكير المتبعة.

وقد ارتبطت مرحلة انتقال الاهتمام بعلم السياسة من المفكر الفرد إلى المفكر المؤسسة باتساع نطاق حرية الوصول إلى المعلومات وتداولها. ومن ثم فقد أصبحت صناعة المعلومات شرطا أساسيا من شروط انتقال السياسة من مرحلة الاجتهاد الفردي لمفكرين وفلاسفة إلى مرحلة الاجتهاد الجماعي من خلال مناهج الفكر المختلفة وبناء المؤسسات ومراكز الفكر. ومع اتساع نطاق حرية الوصول إلى المعلومات وتداولها، انتعشت وتنوعت مراكز الفكر في العالم، خصوصا في الولايات المتحدة، التي تحتضن على الأرجح أكثر مراكز التفكير في العالم، من حيث العدد ومن حيث نوعية المعلومات التي تعمل عليها. وفي العادة تنتعش مراكز الفكر

ويتسع دورها في البلدان الديمقراطية، وعلى العكس من ذلك تنحسر من حيث العدد وكفاءة المعلومات في النظم الشمولية، وتعمل داخل نطاق محدود تحكمه نزعة تسلطية، وانخفاض في حرية تداول المعلومات. ومع ذلك فإن اختلاف مفهوم الديمقراطية، واختلاطه باختلاف أنظمة الحكم، لا يعني وجود علاقة خطية مطلقة بين النظم التسلطية ومنع إتاحة المعلومات وحرية تداولها أو العكس، خصوصا مع انتشار تكنولوجيا الاتصالات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي. كما توجد نظم أخرى غير الديمقراطية والتسلطية، هي ما يمكن أن نطلق عليها «النظم المغلقة» في العالم، وفيها تتصرف الدولة وكأنها شركة قابضة، مملوكة لكبار المساهمين فيها، تعمل على مصادرة السياسة بشكل عام، وتقييد حرية إتاحة المعلومات وتداولها. وفي النظم المغلقة على وجه التحديد تلعب مراكز الفكر والمعلومات دورا أحاديا بوصفها أجهزة للتعبئة السياسية لصالح الأنظمة المغلقة، وتبرير سياساتها، والتنظير ضد أي محاولة لتغييرها، وتتحدى محاولات الانتقال بها من الطابع «المغلق» إلى الطابع «المفتوح». وينتشر هذا النوع من الأنظمة المغلقة في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا الوسطى، ويقل وجوده أو يندر في دول الشمال العالمي.

التمويل والاستقلال السياسي لمراكز الفكر

يعتبر تمويل مراكز الفكر من الإشكاليات المهمة جدا، التي تتحكم في مدى استقلاليتها. وتثور هذه الإشكالية في أربع حالات، هي التمويل الحكومي، والتمويل الأجنبي، والتمويل بواسطة جماعات ضغط، والتمويل بواسطة مؤسسات ذات مصالح خاصة. في غير تلك الحالات الأربع لا توجد تقريبا مشاكل كبيرة تؤثر على استقلالية مراكز الفكر. ونظرا لقوة الارتباط بين مراكز الفكر وبين المصالح القومية العامة، فإن تحيزات هذه المراكز السياسية والاقتصادية بعيدا عن المصالح القومية الجامعة يمكن أن تؤدي إلى تشويه السياسة العامة والخطاب الإعلامي، إلى درجة تزييف الحقائق، والإسهام في تحريك دفة السياسة في الاتجاه الخاطئ. ومع ذلك فإن هذه التحيزات إذا تعرضت للنقد والتحليل الموضوعي إلى الدرجة التي تكشف ابتعادها عن المصلحة العامة وانحيازها إلى مصالح جماعات خاصة أو دول أجنبية، فإنها تفقد مصداقيتها، ويتراجع نفوذها، لتصبح ذات قيمة محدودة جدا أو بلا

قيمة على الإطلاق. وإذا كنا قد حددنا أربع حالات تستدعي التحذير من دور التمويل في التأثير سلبا على استقلالية ومصداقية وموضوعية مراكز الفكر، فإن هناك حالات كثيرة ثبت فيها أن التمويل الحكومي لم يكن له تأثير سلبي على دور هذه المراكز، كما هو الحال في «مكتب المسؤولية المالية» في بريطانيا، الذي تموله الحكومة، ومركز ابتكارات الحوكمة الذي تشارك في تمويله الحكومة الكندية، وغيرها من المراكز في اليابان والولايات المتحدة وأوروبا. كما أن الالتزام بالإفصاح والشفافية في حال التمويل الأجنبي، سواء بواسطة حكومات أو مؤسسات أجنبية يسهم إلى حد كبير في وضع أبحاث وأنشطة مراكز الفكر المستفيدة تحت المجهر، وقياس كفاءة ومصداقية إنتاجها بمدى تطابقه مع مصالح الممولين الأجانب أكثر من ارتكازه على المصالح القومية. وتساعد معايير الإفصاح والشفافية أيضا على تقييم إنتاج وأنشطة مراكز الفكر المستفيدة من التمويل بواسطة جماعات ضغط محلية أو أجنبية. وتجري محاولات لوضع نظام لتقييم شفافية ومصداقية مراكز الفكر والبحوث، يقوم على مدى التزام هذه المراكز بمعايير الإفصاح والشفافية والرقابة الداخلية والموضوعية، يشبه إلى حد ما نظام التقييم أو التصنيف الائتماني الذي تقوم به مؤسسات متخصصة (١). ويستخدم نظام تصنيف مراكز الفكر في تحكيم قرارات دعم مشاريعها وأنشطتها المختلفة بواسطة الممولين.

وتعتبر «الأوقاف الخيرية» من أهم قنوات التمويل المستقلة التي تعتمد عليها مراكز الفكر. وفي هذه الحالة فإن مؤسسات الوقف الخيري ذات الطابع القومي مثل الوقف الخيري في الولايات المتحدة Endowment National إما أن تحدد هي بنفسها أهدافا محددة للتمويل، مثل نشر الديمقراطية في حال المعهد الديمقراطي الأمريكي، أو هي تتلقى من مراكز الفكر المختلفة طلبات للاكتتاب في تمويل مشروعات بحثية معينة، يرى رؤساؤها انها مهمة وتستحق التمويل ليس في مجال صناعة السياسة بمعناها الضيق ولكن في كل مجالات السياسة بمعناها العام. كما تشارك مؤسسات خاصة في تمويل مراكز الفكر، لأن لها مصلحة في تعزيز وترويج الأهداف التي تسعى بعض مراكز الفكر إلى تكريسها. كما تتضمن قنوات التمويل عائد استثمارات تقوم بها مراكز الفكر نفسها و إيرادات أنشطتها، وحصيلة

دخـل رسـوم العضويـة، إذا قامـت تلـك المراكـز عـلى أسـاس العضويـة فرديـة كانـت أو مؤسسـية. وفي أحـوال اسـتثنائية تحصـل بعـض مراكـز الفكـر عـلى تمويـل حكومـي مبـاشر أو غـير مبـاشر، كـما هـو الحـال في «مكتـب المسـؤولية الماليـة» في بريطانيـا الـذي يحصـل عـلى مخصصاتـه مـن وزارة الماليـة، رغـم أنـه مسـتقل عنهـا، وكذلـك بالنسـبة للمكتـب الوطنـي للبحـوث الاقتصاديـة في الولايـات المتحـدة، مـن خـلال التعاقـدات عـلى إجـراء أبحـاث في موضوعـات معينـة تقـوم الحكومـة الفيدراليـة وحكومـات الولايـات بتمويلهـا. غـير أن مراكـز الفكـر في هـذه الحالـة تظـل مسـتقلة عـن الحكومـة، يتعـين عليهـا في كل الأحـوال أن تعلـن في ميزانياتهـا السـنوية مصـادر التمويـل التـي حصلـت عليهـا وقيمتهـا والمشروعـات المربوطـة بـكل تمويـل.

وقـد كشـفت سلسـلة تحقيقـات أجرتهـا صحيفـة نيويـورك تايمـز في الفـترة ٢٠١٤-٢٠١٧، أن نمـوذج أعـمال مراكـز الفكـر قـد انجـرف بشـكل مثـير للقلـق نحـو بيـع منافـذ النفـوذ (أشـخاص أو مؤسسـات) وتسـهيل الوصـول إلى أجهـزة صنـع القـرار. و بالنسـبة لبعـض هـذه المراكـز، لم يعـد الهـدف هـو توليـد أفـكار جديـدة أو التعريـف بالحقائـق، بـل بيـع الأفـكار التـي تعـزز مصالـح الممولـين. لقـد انفجـرت أنشـطة جماعـات الضغـط في واشـنطن عـلى مـدى العقـود الثلاثـة الماضيـة، حيـث يلجـأ القطـاع الخـاص والأفـراد الأثريـاء وحتـى الحكومـات الأجنبيـة إلى سـماسرة السـلطة في واشـنطن لمسـاعدتهم عـلى شراء النفـوذ في القضايـا التـي تهمهـم. إن الممولـين ضروريون لبقـاء مراكز الفكـر ونجاحها، ولكـن نظـرا لأنهـم يسـتطيعون بسـهولة سـحب أموالهـم مـن مركـز بحـوث إلى آخـر، فـإن مراكـز الفكـر تتعـرض لضغـوط حقيقيـة. حتـى أن بعـض الممولـين اسـتغنوا عـن الوسـيط، إذا جـاز التعبـير، وأنشـأوا هـم مراكـز أبحـاث خاصـة بهـم بنيـت لهـذا الغـرض، ونحـن نجـد في العـالم العـربي الكثـير مـن ذلـك النمـط، ووجـدوا الأطقـم الضروريـة مـن الباحثـين والأكاديميـين والمسـؤولين السـابقين للقيـام بهـذه المهمـة. وفي خطـورة التمويـل الأجنبـي والضوابـط التـي يجـب أن يخضـع لهـا، مـن الـضروري الإطـلاع عـلى مقـال ماثيـو روجانسـكي و جيريمـي شـابيرو، في مجلـة «فورين بوليـسي» الأمريكيـة- في ٢٨ مايـو ٢٠٢١. روجانسـكي وشـابيرو هـما مـن أكـدا عـلى ضرورة وضـع معايـير لتصنيـف مراكـز الفكـر مـن حيـث الشـفافية والمصداقيـة والموضوعيـة (٢).

أهمية التنوع وحرية الفكر

يخطئ من يعتقد أن واحدا من أكثر النظم شمولية وتسلطية في العالم، وهو النظام السياسي في الصين كما تصفه الولايات المتحدة، يستخدم مراكز التفكير والبحث العلمي حصريا لغرض التعبئة السياسية وتبرير السياسات الحكومية. بل إن الأمر هو على خلاف ذلك إلى حد كبير. فمراكز التفكير والبحث العلمي في الصين تقوم بدراسة الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعقلية نقدية موضوعية بعيدا عن الاستخدام السياسي، لا في التعبئة السياسية لمصلحة النظام، ولا في التعبئة السياسية ضده، رافعة اعتبارات الكفاءة والمصلحة القومية الجامعة فوق كل اعتبار، لكن تحت الشعارات العامة المحددة بواسطة مؤتمرات الحزب الشيوعي، وداخل نطاق توجيهات مؤسساته. ليس ذلك فقط، بل إن هذه المراكز تتمتع من حيث التكوين بتمثيل متوازن لمدارس الفكر والرأي، التي تتبنى مصالح مناطق جغرافية أو جماعات اجتماعية ذات طابع خاص، مثل المزارعين والمرأة والشباب. كذلك فإن معظمها يتبنى سياسة الانفتاح على العالم من خلال قناتين رئيسيتين. الأولى هي البعثات الطلابية في الخارج، في التخصصات العلمية والاجتماعية الضرورية. حيث أن بعض طلاب البعثات بعد عودتهم يتولون وظائف مهمة جدا على صعيد صنع السياسة، في مؤسسات مثل البنك المركزي، والجامعات، وهيئات الصناعة والتخطيط، ومراكز الفكر الأكاديمية. على سبيل المثال فإن محافظ بنك الشعب الصيني الحالي، البنك المركزي، بان غوانغشينغ، الذي حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة رنمين الصينية، أجرى أبحاثه بعد الدكتوراه في جامعة كامبريدج، كما سافر إلى الولايات المتحدة وكان زميلا باحثا أول في جامعة هارفارد.

القناة الثانية التي تستعين بها الصين لتحفيز التعددية وحرية التفكير في مراكز البحوث والدراسات هي الانفتاح على الفكر العالمي في كل الاتجاهات. ففي خلال فترة المراجعة الاقتصادية التي ترافقت مع البدء في سياسة الانفتاح الاقتصادي في ثمانينات القرن الماضي، فتحت مراكز الفكر والجامعات الصينية أبوابها لكثير من الباحثين الذين يقفون على يسار أو على يمين الفلسفة الماركسية التي يعتنقها الحزب الشيوعي الصيني الحاكم، لإلقاء محاضرات والمشاركة في منتديات أكاديمية ولقاءات مع مسؤولين

في الأجهـزة التنفيذيـة (٣). ولا تتعجـب إذا كان واحـد مـن أهـم مـن دعتهـم الصـين في هـذا السـياق هـو عـالم الاقتصـاد الأمريـكي ميلتـون فريدمـان، صاحـب النظريـة النقديـة، الـذي أحـدث ثـورة في بنيـان الاقتصـاد الرأسـمالي العالمـي بإطـلاق سياسـة الخصخصـة وتفكيـك بنيـة اقتصـاد الدولـة، الـذي تـم التعبـير عنه بمـا أطلق عليـه «إجماع واشـنطن».

وإذا كانـت الصـين تفعـل ذلـك، فـلا شـك أن الـدول الصناعيـة الغربيـة وبعـض دول الجنـوب تسـعى هـي الأخـرى للاسـتفادة مـن مزايـا الانفتـاح والتنـوع وحريـة الفكـر العلمـي والإنسـانية. ولذلـك فـإن إحـدى القواعـد الراسـخة في بنيـة مراكز الفكر المسـتقلة هـي المحافظـة عـلى مبـادئ التنـوع والتعدديـة وحريـة الفكـر، حتـى تسـتطيع تلـك المراكـز تحقيـق الهـدف منهـا، وهـو البحـث عـن الحقيقـة ونشرهـا، عـلى الوجـه الأكمـل. أمـا الـدول التـي تتجـه إلى إقامـة مراكـز للفكـر والبحـوث مـن بـاب اسـتيفاء الشـكل، أو مـن بـاب زيـادة قبضـة السـيطرة، أو لتعزيـز قـوة مؤسسـات التعبئـة السياسـية لمصلحـة النظـام القائـم، فإنهـا لا تفعـل أكـثر مـن الإضرار بقدراتهـا وطاقاتهـا البشريـة ومهاراتهـا. هـذه الحكومـات ينتهـي بهـا الأمـر إلى الفشـل في مواجهـة التحديـات، والعجـز عـن تطويـر مكانتهـا في عـالم يمـوج بالصراعـات، والمنافسـة الشرسـة عـلى الأسـواق وعـلى النفـوذ السـياسي والتجديـد التكنولوجـي. وسـوف نقـدم في العـرض المختـصر التـالي إثنـين مـن نمـاذج مراكـز البحـوث والفكـر في العـالم، لبيـان كيـف نشـأت، وكيـف تعمـل، وكيـف تؤثـر في عمليـة صنـع السياسـة.

قنوات رئيسية تعزز العلاقة مع سلاسل الإمدادات

تنفتـح حلقـة معالجـة المعلومـات والبيانـات وربطهـا بالمتغـيرات الاقتصاديـة، عـلى غيرهـا مـن حلقـات سلاسـل الإمـدادات في صناعـة السياسـية، مـن خـلال قنـوات متعددة، تتفاعـل فيهـا مـع غيرهـا مـن حلقـات سلاسـل الإمـدادات بواسـطة علاقـات شـبكية غنية، وليـس مـن خـلال علاقـات خطيـة صاعـدة أو هابطـة تعمـل في اتجـاه واحـد. وتسـاعد التكنولوجيـا الرقميـة عـلى سرعـة اكتشـاف العلاقـات بـين المتغـيرات، وإجـراء الاتصـالات مـع حلقـات سلسـلة الإمـدادات. كذلـك فـإن تنـوع بنيـة شـاغلي الوظائـف البحثيـة مـن أكاديميـين و صنـاع قـرار سـابقين، مـن خلفيـات متعـددة ومتنوعـة، يسـاعد عـلى إثـراء عمليـة التحليـل ورفـع درجـة نوعيـة الاسـتنتاجات الكـبرى التـي تنتقـل مـن حلقـة مراكـز

الفكـر إلى الحلقـات الأخـرى في سلسـلة إمـدادات صناعـة السياسـة التـي ينصـب عليهـا البحـث. ومـن أهـم قنـوات العلاقـات الشـبكية بـين مراكـز الفكـر وبـين حلقـات سلاسـل الإمـدادات في صناعـة السياسـة مـا يـلي:

القنـاة الأولى، البحـث عـن الحقيقـة ونشرهـا بـكل الوسـائل القانونيـة. وفي هـذه القنـاة يتوجـب أحيانـا، خصوصـا في مراحـل الانتقـال، إسـقاط البديهيـات والمسـلمات، التـي تفـترض بعـض مناهـج التفكـير التقليديـة إنهـا مـن الثوابـت الحصينـة غـير القابلـة للجـدل. هـذا في واقـع الأمـر يحتـاج إلى جـرأة فكريـة كبـيرة، وألا يستسـلم الباحـث للتقاليـد السـائدة في التفكـير والبحـث، وألا يكـون عبـدا لهـا. لكـن هـذا يقـل عـن أن يقفـز الباحـث فـوق الحواجـز دون بحـث وتدقيـق، أو أن يتجاهـل مكونـات الواقـع وحقائقـه كـما هـي بالفعـل، وهـي اعتبـارات لا يجـب أن يتوقـف الالتـزام بهـا عـلى أنصـار «الفكـر الواقعـي» في صنـع السياسـة كـما طـوره في نسـخته الأخـيرة عـالم السياسـة الأمريـكي هانـز مورجنتـاو، وإنمـا يتعـين الالتـزام بهـا مـن الباحثين بشـكل عـام، لأن في هذا الالتـزام توجـد أولى خطـوات السـلامة عـلى طريـق إدراك الحقائـق إدراكا صحيحـا دون تشـويه، أو تغليـب للنظـرة غـير الموضوعيـة. مـا نقولـه هنـا يرتبـط بأهميـة إدراك طبيعـة اللحظـة التاريخيـة التـي يمـر بهـا العـالم في الوقـت الحـالي، وهـي لحظـة مرحلـة انتقاليـة في تاريـخ العـالم بامتيـاز، يتوجـب فيهـا إخضـاع كل المسـلمات والبديهيـات للاختبـار (٤).

الثانيـة، المشـاركة في صناعـة الـرأي العـام المحـلي والعالمـي، مـن خـلال المطبوعـات، والمنتديـات، ومنصـات التواصـل الاجتماعـي وغيرهـا.

الثالثـة، تقديـم المشـورة إلى الحكومـات ومؤسسـاتها، وجماعـات الضغـط والمؤسسـات الخاصـة، والمؤسسـات الدوليـة.

الرابعـة، تقديـم بدائـل وسـيناريوهات للسياسـات إلى مؤسسـات الحكـم، سـواء بمبـادرات خاصـة أو عندمـا يُطلـب منهـا.

الخامسة، تدريب الكفاءات والمهارات ليصبحوا صانعي سياسة ورجال دولة في المستقبل.

السادسـة، بنـاء علاقـات تفاعـل مـع مراكـز الفكـر الخارجيـة المناظـرة، عـلى المسـتويين الإقليمـي والعالمـي، كـما هـو الحـال في منطقـة جنـوب شرق آسـيا ومنطقـة المحيـط الهـادي في الوقـت الحـاضر، حيـث ارتفـع مسـتوى التفاعـلات بـين مراكـز الفكـر والبحوث

في بلـدان مثـل كوريـا الجنوبيـة وأسـتراليا واليابـان وسـنغافورة فيـما بينهـا، وكذلـك مـع مراكـز الفكـر المناظـرة في الصـين.

ويجـب أن نعيـد التأكيـد هنـا عـلى أن وظيفـة مراكـز الفكـر ليسـت صنـع السياسـة، لأن مـن يقـوم بصنـع السياسـة يجـب أن يحظـى بالشرعيـة التـي تؤهلـه للقيـام بهـذا الـدور، وقبـول مسـاءلته و محاسـبته عـلى أسـاس هـذه الشرعيـة. أمـا دور مراكـز الفكـر فإنـه يتركـز في تقديـم المعرفـة التـي تتضمـن المعلومـات والتحليـل والنقـد والتقييـم والخيـارات والسـيناريوهات، مـن خـلال عـرض الحقائـق وتحليـل العلاقـات بينهـا، وبيـان مـدى ارتباطهـا بالمصلحـة العامـة والطموحـات المسـتقبلية للأمـة. العاملـون في مراكـز الفكـر لا يصنعـون السياسـة لأنهـم ليسـوا منتخبـين مـن الشـعب، ولا يمثلونـه، وإن كانـوا يمثلـون الكتيبـة المتقدمـة التـي تفتـح أبـواب ونوافـذ المعرفـة للنـاس والمؤسسـات في كل المجـالات. ولذلـك فـإن مفهـوم السياسـة القائمـة عـلى المعرفـة كـما نعرضـه هنـا ليـس المقصـود بـه مجـرد السياسـة بالمعنـى الضيـق أو «الحكـم»، وإنمـا تمتـد السياسـة إلى كيفيـة تغيـير وتطويـر جميـع مجـالات الحيـاة التـي يعيشـها الأفـراد يوميـا مـن احتياجـات وخدمـات أساسـية لإتاحـة «حـق البقـاء» إلى توفـير مقومـات «النـماء» ومحـركات «الارتقـاء». وفي هـذا السـياق فإننـا نفـرق بـين السياسـة والإدارة، ذلـك أن موضـوع الإدارة هـو الحـاضر، أمـا موضـوع السياسـة فهـو المسـتقبل.

سيطرة الطابع الحكومي على مراكز البحوث الاقتصادية العربية

أمـا بالنسـبة للـدول العربيـة فإننـا يجـب أن نشـير بـادئ ذي بـدء إلى قلـة وجـود مراكـز الفكـر والبحـوث الاقتصاديـة، وضعـف مكانتهـا ومسـتوى إسـهامها في سلاسـل إمـدادات صناعـة السياسـة الاقتصاديـة، إذا وجـدت هذه الصناعـة فعلا عـلى أرض الواقع. ومـن أمثلـة مراكـز الفكـر الاقتصـادي ذات الطابـع الحكومـي معهـد التخطيـط القومـي في مـصر، الـذي أنشـئ بموجـب القانـون رقـم ٢٣١ لسـنه ١٩٦٠، كمؤسسـة عامـة لهـا شـخصية اعتباريـة مسـتقلة، يتبـع وزارة التخطيـط، بهـدف النهـوض بالبحـوث الاقتصادية وإعـداد تقاريـر متابعـة تنفيـذ خطـط التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة. وقـد لعـب المعهـد دورا مهـما في صنـع السياسـة الاقتصاديـة حتـى نهايـة الخطـة الخمسـية الأولى، لكـن دوره أخـذ في التراجـع في الخطـة الثانيـة، ثـم تراجـع أكـثر عندمـا انتقلـت الدولـة

مـن نظـام «التخطيـط المركـزي» إلى مرحلـة «اقتصـاد الحـرب»، ثـم إلى مرحلـة تحديـد الأهـداف والمـؤشرات التنمويـة سـنة بسـنة. وبعـد حـرب أكتوبـر ١٩٧٣ فقـد المعهـد دوره الـذي كان قـد أنشـئ مـن أجلـه مـع الانتقـال إلى نظـام «الانفتـاح الاقتصـادي»، وهـو مـا أدى إلى تراجـع دوره إلى حـد كبـير كحلقـة مـن حلقـات سلسـلة الإمـدادات في صناعـة السياسـة الاقتصاديـة، وفقـد الكثـير مـن كـوادره، فمنهـم مـن هاجـر ومنهـم مـن هجـر مهنـة الفكـر الاقتصـادي لعـدم جدواهـا، وأعـرف واحـدا منهـم وصـل بـه الأمـر إلى أنـه هجـر علـم القيـاس الاقتصـادي بأكملـه، وانتقـل للعمـل في ورشـة نجـارة! وقـد نشـأت معاهـد مناظـرة لمعهـد التخطيـط القومـي في بلـدان عربيـة أخـرى مثـل الكويـت وغيرهـا. ويوجـد في الوقـت الحـاضر عـدد كبـير مـن مراكـز البحـوث الاقتصاديـة ذات الطابـع الأكاديمـي في جامعـات مختلفـة، معظمهـا ممـول مـن الخـارج، اضافـة الى مراكـز شـبه حكوميـة. كـما توجـد إدارات و مراكـز أو بيـوت للإستشـارات الإقتصاديـة لهـا علاقـة بالمصـارف مثـل البنـك المركـزي والبنـك الأهـلي وبنـك مـصر، ومؤسسـات الاسـتثمار خصوصـا تلـك العاملـة في أسـواق الأوراق الماليـة، لمـا في ذلـك مـن أهميـة لترويـج صفقـات بيـع وشراء الأوراق الماليـة بـين العمـلاء. ومـع ذلـك فإننـا نلاحـظ بسـهولة ضعـف العلاقـات الوظيفيـة بـين الاتحـادات الطوعيـة للقطـاع الخـاص ومراكـز الفكـر والبحـوث الاقتصاديـة، بمـا في ذلـك جمعيـات المسـتثمرين ورجـال الأعـمال واتحـاد الغـرف التجاريـة واتحـاد الصناعـات، وذلـك عـلى الرغـم مـن الـدور الـذي يلعبـه القطـاع الخـاص في الاقتصـاد أو الـذي يطمـح في أن يلعبـه. وتتميـز مراكـز البحـوث العلميـة والاجتماعيـة والاقتصاديـة، ومراكـز البحـوث القطاعيـة في مجـالات مثـل الزراعـة والـري والمـوارد المائيـة و الصحـة والتعليـم و غيرهـا، في الـدول العربيـة بشـكل عـام في سـيطرة الطابـع الحكومـي، وتركيـز دورهـا في خدمـة تحقيـق أهـداف السياسـات العامـة للدولـة في البلـد الـذي توجـد فيـه. كذلـك فهنـاك إدارات ومراكـز للبحـوث ذات طابـع عـربي جماعـي، تتبـع مؤسسـات مثـل صنـدوق النقـد العـربي والمجالـس العربيـة المتخصصـة التابعـة لجامعـة الـدول العربيـة. وتعـاني مراكـز وإدارات البحـوث العربيـة الجماعيـة مـن تأثـير الظـلال القاتمـة للخلافـات بـين الـدول العربيـة، والانقطاعـات المتكـررة في السياسـات والمشـاريع المتفـق عليهـا، ومـن ثـم عـدم الاتصـال والاسـتمرار في سياسـات

التعـاون في مجـالات البحـوث الاقتصاديـة.

وإلى جانـب قلـة مراكـز البحـوث الاقتصاديـة المسـتقلة، وسـيطرة الطابـع الحكومـي أو الأكاديمـي عـلى مراكـز وإدارات البحـوث القائمـة، وانقطـاع التواصـل بـين مؤسسـات البحـوث الاقتصاديـة الجماعيـة، فـإن مراكـز البحـوث الاقتصاديـة القائمـة في الـدول العربيـة تعـاني مـن اختـلاف طبيعـة المشـكلة الاقتصاديـة التـي تواجههـا «بلـدان اليـسر» وهـي البلـدان الخليجيـة النفطيـة الغنيـة ماليـا، و»بلـدان العـسر» وهـي البلـدان ذات الدخـل المتوسـط والمنخفـض غـير النفطيـة، التـي تعتمـد إلى حـد كبـير عـلى تحويـلات أبنائهـا العاملـين في الخـارج مثـل لبنـان والسـودان واليمـن ومـصر والأردن وتونـس والمغـرب. هـذا الاختـلاف في طبيعـة المشـكلة الاقتصاديـة، من شـأنه أن يـؤدي إلى اختلاف توجهـات مراكـز الفكـر والبحـوث الاقتصاديـة، واختـلاف السياسـات التـي يتعـين الاهتمام بدراسـتها في كل واحـدة مـن المجموعتـين الاقتصاديتـين، «دول اليـسر» و»دول العـسر». و مـن الملاحـظ مثـلا أن السياسـة النقديـة والماليـة في «دول اليـسر» تتبـع خطيـا إلى حد كبير سياسـة مجلـس الاحتياطـي الفيـدرالي الأمريـكي، بينـما نجـد أن «دول العـسر»، وهـي دول مدينـة أو غارقـة في الديـون، تخضـع إلى حـد كبـير لسياسـة صنـدوق النقـد الـدولي، لأنـه هـو الـذي يقـرر في نهايـة الأمـر مـدى أهليتهـا لتلقـي القـروض والتسـهيلات الائتمانيـة. هـذا الانقسـام بـين التبعيـة لسياسـة مجلـس الاحتياطـي الفيـدرالي مـن جانـب حكومـات «دول اليـسر»، والتبعيـة لسياسـة صنـدوق النقـد الـدولي مـن جانـب «دول العـسر»، تترك أثـرا سـلبيا خطـيرا يتمثـل في تحييـد القـدرة عـلى المبـادرة بطـرح سياسـات اقتصاديـة مختلفـة، لأن الدولـة في نهايـة الأمـر سـتخضع لواحـدة مـن السياسـتين، طبقـا لحالتهـا. ويحتـاج الخـروج مـن حالـة التبعيـة لسياسـة مجلـس الاحتياطـي الفيـدرالي الأمريـكي أو صنـدوق النقـد الـدولي إلى جـرأة فكريـة، ويقـين بجـدوى هـذه الجـرأة، وإمـكان تحـول المبـادرات المقترحـة إلى سياسـات فعليـة. ولذلـك فـإن محـركات نمـو دور مؤسسـات الفكر والبحـوث الاقتصاديـة العربيـة سـتظل ضعيفـة في الأجـل المنظـور، خصوصـا وأن مشـاريع التنميـة العملاقـة في بلـدان مثـل الإمـارات والسـعودية ومـصر هـي مـن بنـات أفـكار قيـادة الدولـة في كل منهـا (مثـل نيـوم في السـعودية أو العاصمـة الإداريـة في مـصر)، أو مـن نتـاج صفقـات ذات طابـع مـزدوج سـياسي/مالي تتـم في الخفـاء، لا علاقـة لهـا بمراكـز

البحـوث أو دراسـات الجـدوى، مثـل الصفقـات التـي تعقدهـا الصناديـق السـيادية، التـي تتخـذ صـورة تخـارج مـن الدولـة لصالـح نقـل أصـول إلى دولـة أخـرى أو إلى مؤسسـات تعمـل كواجهـة لدولـة أخـرى.

وسـوف ننتقـل فيـما يـلي إلى عـرض اثنـين من نمـاذج مراكـز الفكـر الاقتصـادي، وعلاقتها بصنـع السياسـة. الأول هـو «المكتـب الوطنـي للبحـوث الاقتصاديـة» Bureau National of Research Economic - NBER في الولايـات المتحـدة الولايـات المتحـدة، والثـاني هـو مكتـب مسـؤولية الميزانيـة Responsibility Budget of Office - OBR في بريطانيـا أو «مكتـب المسـؤولية الماليـة» كـما سنشـير إليـه باللغـة العربيـة في هـذا المقـال. ولا يمثـل المركـزان عينـة جامعـة لمراكـز الفكـر الاقتصـادي في العـالم، لأن القيـام بهـذه المهمـة يحتـاج إلى مجهـود كبـير لتكويـن مثـل تلـك العينـة، خصوصـا وأن مجـالات أنشـطة مراكـز الفكـر الاقتصـادي تتسـع اتسـاعا كبـيرا لتغطـي جميـع مجـالات الحيـاة تقريبـا، مـن الأمـن الغـذائي والمـائي والبيئـي، إلى صناعـات الطاقـة الجديـدة و مجـالات الـذكاء الاصطناعـي وتكنولوجيـا استكشـاف الفضـاء، وعلـوم السـكان، واقتصـاد الشـيخوخة، واقتصـاد وقـت الفـراغ وغيرهـا. ولا شـك أن هنـاك عـشرات المراكـز المرموقـة في العـالم، خصوصـا في الولايـات المتحـدة ودول الاتحـاد الأوروبي والصـين تسـتحق الدراسـة. وربمـا يتيـسر الوقـت الـكافي للباحـث في عـرض نمـاذج منهـا في أوقـات لاحقـة.

النموذج الأول: المكتب الوطني للبحوث الإقتصادية في الولايات المتحدة (NBER)

تقـدم تجربـة إنشـاء «المكتـب الوطنـي للبحـوث الاقتصاديـة» في الولايـات المتحـدة NBER -Research Economic of Bureau National نموذجـا فريـدا ورائـدا لكيفيـة إنشـاء مركـز للتفكـير الاقتصـادي، يسـهم بشـكل غـير مبـاشر في صنـع السياسـة الاقتصادية والاجتماعيـة، مـن خـلال إجـراء ونـشر البحـوث الاقتصاديـة غـير الحزبيـة. كـما أن تلـك التجربـة تلقـي الضـوء عـلى كيفيـة التفاعـل بـين الباحثـين وصناعـة السياسـة، منـذ تأسـيس المكتـب عـام ١٩٢٠ حتـى الآن (٥). ومـن دواعـي فخـر القائمـين عليـه أنـه يلعـب دور «المختـبر العلمـي»، الـذي يسـهم في صنـع نمـاذج رائعـة مـن المفكريـن الاقتصاديـين البارزيـن، الذيـن حصـل عـدد كبـير منهـم عـلى جائـزة نوبـل في الاقتصـاد مثـل سـايمون كوزنتـس و جـورج سـتيجلر و ميلتـون فريدمـان. كـما يلعـب عـدد مـن قياداتـه دورا

مهـما في عمليـة صنـع السياسـة الاقتصاديـة مـن خـلال مراكـز قياديـة يتولونهـا في مؤسسـات صنـع السياسـة، منهـا مجلـس المستشـارين الاقتصاديـين للرئيـس الأمريـكي ووزارات مختلفـة منهـا وزارة الخزانـة.

تأسـس المكتـب الوطنـي للبحـوث الاقتصاديـة عـام ١٩٢٠ إسـتجابة لاحتياجـات تصويب جـدل سـاخن، نشـأ خـلال تلـك الفـترة في تاريـخ الولايـات المتحـدة، حـول توزيـع الدخـل بـين نقابـات العـمال مـن ناحيـة وأصحـاب رأس المـال مـن الناحيـة الأخـرى. وقـد أسـهم في تأسيسـه شـخصيتين عـلى طـرفي نقيـض في هـذا الجـدل، هـما «مالكـولم رورتي» المديـر التنفيـذي لشركـة التليفـون والتلغـراف الأمريكيـة ذائعـة الصيـت إحـدى أكـبر الـشركات الأمريكيـة في ذلـك الوقـت، و»ناتشـوم سـتون»، المنظـم العـمالي الاشـتراكي البـارز، الحاصل عـلى درجـة الدكتـوراه في الاقتصـاد مـن جامعـة كولومبيـا. ومـن الطبيعـي أن كلا مـن الرجلـين كان يتبنـى وجهـات نظـر مختلفـة إلى حـد كبـير جـدا عـن الآخـر، بشـأن العديـد مـن القضايـا السياسـية والاقتصاديـة. ومـع ذلـك فإنهـما اتفقـا عـلى أن القـدر المتـاح مـن البيانـات الموثـوق فيهـا لدعـم وجهـات نظـر أي منهـما مقابـل الآخـر كانـت محـدودة جـدا، مـما يؤثـر سـلبا عـلى تطويـر الجـدل بشـأن القضايـا الخلافيـة. ومـن ثـم فقـد نشـأ بينهـما اتفـاق عـلى ضرورة إقامـة مؤسسـة تكـون مهمتهـا هـي البحـث عـن الحقائـق وتحليلهـا ونشرهـا. ويمثـل النـشر هنـا قنـاة رئيسـية للتواصـل بـين المؤسسـة الفكريـة وبـين الـرأي العـام وجماعـات الباحثـين.

وكانـت الخطـوة التاليـة العمليـة بعـد ذلـك هـي تكويـن مجموعـة متنوعـة مـن قـادة الأعـمال والنقابـات العماليـة وأسـاتذة الجامعـات، مهمتهـم هـي البحـث عـن المعلومـات المهمـة المتعلقـة بالاقتصـاد الأمريـكي والكشـف عنهـا و نشرهـا. وهكـذا فـإن المكتـب الوطنـي للبحـوث الاقتصاديـة قـد تأسـس لمعالجـة فجـوة المعلومـات ونـشر الحقائـق الاقتصاديـة لمصلحـة المجتمـع ككل. ومنـذ إنشـائه وحتـى الآن تلتـزم أبحـاث المكتـب (NBER) بهـذه الرسـالة، وذلـك بتقديـم الدراسـات والبيانـات والتحليـلات ونتائـج الأبحـاث، مـع الحـرص بشـكل عـام عـلى عـدم التـزام موقـف سـياسي محـدد، أو تقديـم توصيـات تميـل إلى تغليـب توجـه جماعـة مـن جماعـات أصحـاب المصالـح المختلفـة. ونظـرا لأن المكتـب نشـأ مسـتقلا عـن أجهـزة الحكومـة الفيدراليـة، فـإن تمويلـه

الأولي جـاء مـن مؤسسـات لا تهـدف لتحقيـق الربـح. وقـد تلقـى المكتـب دعـما ماليـا أساسـيا مـن مؤسسـة «كارنيجـي» الخيريـة، ومؤسسـة «لـورا سـبيلمان روكفلـر»، وشركات أخـرى. و قـام المؤسسـون بتعيـين البروفيسـور «ويسـلي كلـير ميتشـل» الأسـتاذ في جامعـة كولومبيـا في ذلـك الوقـت، وكان خبـيرا بـارزا في التقلبـات (الـدورات) الاقتصاديـة ، للعمـل كمديـر للأبحـاث. وقـد أشرف ميتشـل عـلى برنامـج أبحـاث المكتـب لمـدة ٢٥ عامـا.

كـما يتـم دعـم أبحـاث وأنشـطة المكتـب الوطنـي للبحـوث الإقتصاديـة ماليـا مـن خلال المنـح المقدمـة مـن الـوكالات الحكوميـة أو المؤسسـات الخاصـة ، ومسـاهمات الـشركات والأفـراد ، والدخـل مـن محفظـة اسـتثمارات مملوكـة لـه ملكيـة خاصـة. كذلـك يعمـل المكتـب كمقـر إداري للعديـد مـن المشـاريع البحثيـة التـي يديرهـا العلـماء المنتسـبون، والتـي تـتراوح في الحجـم مـن دراسـات الباحـث الفـردي لمسـألة محـددة تتـم عـلى مـدى فـترة قصـيرة نسـبيا، إلى مشـاريع متعـددة الباحثـين تتنـاول مواضيـع كبـيرة عـلى مـدى سـنوات عديـدة. الممولـون الذيـن يسـاهمون حاليـا أكـثر في المشـاريع البحثيـة الجاريـة، هـم المعهـد الوطنـي للصحـة ، والمؤسسـة الوطنيـة للعلـوم ، وإدارة الضـمان الاجتماعـي ، ومؤسسـة Sloan .P Alfred ألفريـد سـلون. وكـما ذكرنـا فـإن دراسـات المكتـب الوطنـي للبحـوث الاقتصاديـة لا تقـدم توصيـات في مجـال السياسـة العامـة، كـما أن المكتـب لا يقـوم بأنشـطة دعايـة وترويـج إنطلاقـا مـن نتائـج البحـوث التـي يقـوم بإجرائهـا. وهـو نمـط تسـير عليـه إلى حـد كبـير مراكـز الفكـر الأكاديميـة في الصـين.

طبيعة الدورة الاقتصادية وتوزيع الدخل القومي

جمـع البروفيسـور ويسـلي ميتشـل مجموعـة صغـيرة مـن الباحثـين الذيـن كرسـوا جهودهـم لتحسـين طـرق القيـاس الاقتصـادي. وقـام مشروعهـم البحثـي بقيـاس حصـة العمالـة مـن الدخـل القومـي. واسـتطاع فريـق الباحثـين تطويـر طريقتـين متميزتـين لتقديـر حصـة العمالـة، وفقـط عندمـا توافقـت التقديـرات بشـكل معقـول ، قامـوا بنـشر نتائجهـم. وحظـي الاهتـمام الدقيـق بنوعيـة البيانـات والأسـاليب الإحصائيـة في دراسـة توزيـع الدخـل باعـتراف واسـع النطـاق، ولقيـت النتائـج قبـولا حسـنا. وأعقـب المـشروع الافتتاحـي إجـراء بحـث عـن البطالـة، وفي وقـت لاحـق نـشر فريـق أبحـاث «NBER ٢٣» كتابـا خـلال العقـد الأول لعمـل مكتـب البحـوث عـن تقلبـات دورة الأعـمال أو

الـدورة الاقتصاديـة. وكان هـذا الكتـاب بمثابـة الافتتـاح الأول الناجـح إلى أقـصى مـدى، نظـرا لأهميتـه في تأصيـل دراسـة جوانـب الجـدل الـذي كان دائـرا في الولايـات المتحـدة في ذلـك الوقـت حـول الـدورة الاقتصاديـة، وتوزيـع الدخـل، والمعايـير الواجـب اتباعهـا لتنميـة إنتاجيـة رأس المـال والعمـل، وتحقيـق التكافـؤ الصحـي بـين أنصبـة رجـال الأعمال وأنصبـة العـمال في عوائـد الإنتـاج.

و في عـام ١٩٢٧ ، وهـو نفـس العـام الـذي نـشر فيـه كتابـه الكلاسـيكي «دورات الأعمال: المشـكلة ووضعهـا»، قـام ميتشـل بتجنيـد أحـد طـلاب الدكتـوراه المتخرجـين حديثـا، هـو سـايمون كوزنتـس ، للانضـمام إلى باحثـي المكتـب. و سرعـان مـا أصبـح كوزنتـس خبـيرا في القيـاس الاقتصـادي. و في أوائـل ثلاثينيـات القـرن العشريـن، اسـتجابة لطلـب مـن وزارة التجـارة الأمريكيـة للحصـول عـلى مسـاعدة مكتـب البحـوث، في تطويـر تدابـير النشـاط الاقتصـادي الـكلي تـولى سـايمون كوزنتـس قيـادة مـشروع البحـث، الـذي أصبـح بعـد اكتمالـه أسـاس حسـابات الدخـل القومـي الأمريـكي. فكانـت المعايـير التـي وضعهـا إحدى المسـاهمات التـي حصـل بهـا عـلى جائـزة نوبـل في العلـوم الاقتصاديـة في عـام ١٩٧١.

و في عـام ١٩٣٦ ، أطلـق كوزنتـس مؤتمـر «أبحـاث الدخـل والثروة»، الذي ضـم مجموعة مـن الباحثـين والإحصائيـين الاقتصاديـين، بهـدف التركيـز عـلى تحسـين القيـاس الاقتصادي. وتـولى ميلتـون فريدمـان الـذي كان في ذلـك الوقـت أحد تلاميـذ كوزنتس ومسـاعد باحث في المكتـب مهمـة مقـرر الاجتـماع الأول في هـذا المؤتمـر. وقـد ظـل ميلتـون فريدمـان ، الـذي تـم تكريمـه بجائـزة نوبـل في عـام ١٩٧٦ لعملـه في الاسـتهلاك والنظريـة النقديـة، مسـاهما نشـطا في برنامـج أبحـاث المكتـب الوطنـي للبحـوث الإقتصاديـة لعـدة عقـود.

وفي عـام ١٩٤٥ ، نـشر البروفيسـور ميتشـل بالمشـاركة مـع تلميـذه آرثـر بيرنـز «قيـاس دورات الأعـمال»، في كتـاب لخـص السـمات المهمـة لأبحـاث المكتـب الوطنـي للبحـوث الاقتصاديـة حـول التقلبـات أو الـدورات الاقتصاديـة. لكـن في الوقـت الـذي تـم فيـه الاحتفـال بتجميـع البيانـات ونـشر الجـداول، تعـرض المجلـد لانتقـادات في بعـض الأحيان، بسـبب افتقـاره إلى إطـار نظـري. وقـد سـببت هـذه الانتقـادات دوافـع قويـة لتطويـر وتوسـيع نطـاق البحـوث بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة. ومـع ذلـك فـإن مكتـب البحـوث الاقتصاديـة حافـظ خـلال خمسـينيات و سـتينيات القـرن العشريـن، عـلى تركيـزه في

موضوع الدورات الاقتصادية والإنتاجية والنمو الاقتصادي، والاهتمام بكل ما يخدم ذلك مثل جمع البيانات وتصميم الجداول، مع توسيع نطاق البحث خارج موضوع الدورات الاقتصادية. وفي هذا السياق قام ميلتون فريدمان وآنا شوارتز بعمل رائد حول تأثير السياسة النقدية على الدورة الاقتصادية، وهو المشروع الذي بلغ ذروته في دراستهما التاريخية عام ١٩٦٥، «التاريخ النقدي للولايات المتحدة». كذلك فإن جورج ستيجلر الحائز على جائزة نوبل فيما بعد، بدأ بدراسة هوامش الربح وسلوك التسعير بواسطة الشركات.

واستمر التوسع في مجالات البحوث من الدورة الاقتصادية وتوزيع الدخل إلى السياسة النقدية، وأسس التسعير وهوامش الربح للشركات، ثم ازدهرت الأبحاث في اقتصاديات العمل، بقيادة جاكوب مينسر من جامعة كولومبيا بمشاركة نشطة من قبل الحائز على جائزة نوبل فيما بعد غاري بيكر. وبلغ هذا العمل ذروته حين تم نشر أطروحة بيكر الكلاسيكية «رأس المال البشري» بواسطة NBER في عام ١٩٦٢.

وقد خدم بيرنز كرئيس للمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية حتى عام ١٩٦٧، عندما عين مجلس الإدارة جون آر ماير ، الأستاذ في جامعة هارفارد، أحد رواد دراسات اقتصاديات النقل والتاريخ الاقتصادي ، في منصب الرئيس. وكان تولي ماير رئاسة المكتب بمثابة قطيعة مهمة مع التقاليد السابقة؛ إذ أنه لم يكن خبيرا في دورات الأعمال، وتركزت أبحاثه على موضوعات في الاقتصاد الجزئي بدلا من الاقتصاد الكلي. كما خصص المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية أثناء رئاسته موارد كبيرة لجمع وصيانة قاعدة بيانات للسلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي، ولإنشاء البرمجيات الإحصائية التي يمكن استخدامها للوصول إليها وتحليلها. وكانت المبادرة طويلة الأمد، بقيادة نائب الرئيس للأبحاث فيكتور فوكس ، عبارة عن برنامج بحثي حول اقتصاديات الصحة والقانون والاقتصاد والديموغرافيا والمؤسسات الاجتماعية. كما أطلق ماير عددا من المبادرات المهمة بالإضافة إلى مجلتين تتناول إحداهما القياس الاقتصادي والاجتماعي، وتعنى الثانية بالاستكشافات في البحوث الاقتصادية. كما افتتح المكتب فروعا للمؤسسة البحثية في كامبريدج ونيو هيفن وبالو ألتو وواشنطن.

مارتن فيلدشتاين يعيد اكتشاف NBER

في عـام ١٩٧٧ تـولى مارتـن س. فيلدشـتاين، رئاسـة المكتـب الوطني للبحـوث الاقتصادية خلفـا ل مايـر. وكان فيلدشـتاين مثـل مايـر أسـتاذا في جامعـة هارفـارد. ركـزت أبحاثـه عـلى الرعايـة الصحيـة والضرائـب وأسـواق العمـل. لكـن اهتماماتـه الواسـعة النطـاق بالقضايـا الاقتصاديـة وسـعت نطـاق أنشـطة المكتـب. باسـتثناء الفـترة ١٩٨٢-٨٤ ، عندمـا تـرأس فيلدشـتاين مجلـس المستشـارين الاقتصاديـين للرئيـس رونالـد ريجـان. في هذيـن العامـين شـغل أسـتاذ معهـد ماساتشوسـتس للتكنولوجيـا إيـلي شـابيرو منصـب رئيـس المكتـب الوطنـي للبحـوث الاقتصاديـة. وبعدمـا عـاد فيلدشـتاين فإنـه اسـتمر في منصـب الرئيـس حتـى عـام ٢٠٠٨ .

كان فيلدشـتاين قائـدا تحويليـا حقيقيـا، أعـاد توجيه مسـار مكتب البحـوث الاقتصادية. عـلى سـبيل المثـال كان لـدى المؤسسـة طاقـم مـن حـوالي ٣٠ باحثـا في عـام ١٩٧٧، لكـن فيلدشـتاين أدرك أنـه يمكـن أن يلعـب دورا أكـبر بكثـير إذا اسـتطاع إنشـاء شـبكة مـن الـشركات التابعـة لجامعـة هارفـارد. و بحلـول أوائـل ثمانينيـات القـرن العشريـن، كان لـدى المكتـب أكـثر مـن ١٠٠ باحـث مشـارك، أي أكـثر مـن ثلاثـة أمثـال العـدد الـذي كان موجـودا قبـل مجيئـه، موزعـين جغرافيـا أكـثر مـن التركيـز التاريخـي عـلى نيويـورك. وبحلـول الوقـت الـذي تنحـى فيـه فيلدشـتاين عـام ٢٠٠٨ ، كان هنـاك مـا يقـرب مـن ١٠٠٠ باحـث. وخـلال فـترة رئاسـته، قـام فيلدشـتاين بتغيـير كل جانـب مـن جوانـب المكتـب الوطنـي للبحـوث الاقتصاديـة تقريبـا؛ فنقـل المقـر الرئيـسي مـن مدينـة نيويـورك إلى كامبريـدج ، واحتفـظ بمكتـب صغـير في مانهاتـن، وأغلـق مكاتـب في نيـو هيفـن وواشـنطن. كـما قـام بتطويـر دور المكتـب في نـشر البحـوث الاقتصاديـة مـن خـلال تطوير سلسـلة أوراق عمـل NBER كمصـدر رئيـسي لنتائـج مـا قبـل النـشر لتحل محـل المجلات.

أهمية أوراق العمل والبرامج البحثية

كانـت سلسـلة أوراق العمـل قـد تـم إطلاقهـا في عـام ١٩٧٣ ، وبلـغ عددهـا ١٤٢ ورقـة عندمـا بـدأ فيلدشـتاين رئاسـته. و بحلـول نهايـة فـترة ولايتـه، قفـز عـدد الباحثـين إلى أكـثر مـن ١٤٠٠٠. و عـين فيلدشـتاين لجنـة رسـمية لمتابعـة تطـورات دورة الأعـمال ، برئاسـة روبـرت هـول، لتتبـع نقـاط التحـول في النشـاط الاقتصـادي، والمـضي قدمـا في دور المكتـب الوطنـي طويـل الأمـد في تحليـل دورة الأعـمال. كـما أنشـأ برامـج بحثيـة تركـز

عـلى مجـالات جديـدة. في عـام ١٩٧٨ ، أطلـق خمسـة برامـج بحثيـة، تشـمل التقلبـات الاقتصاديـة والنمـو ، الدراسـات الدوليـة ، ضرائـب الأعـمال والتمويـل ، الأسـواق الماليـة والاقتصـاد النقـدي ، ودراسـات العمـل. و بمـرور الوقـت تمـت إضافـة برامـج أخـرى، وتـم تقسـيم بعـض البرامـج الأوليـة التـي كانـت موجـودة مـن قبـل.

وشـملت المبـادرات الهامـة الأخـرى إنشـاء برنامـج بحثـي في عـام ١٩٨٦ حـول اقتصاديـات الشـيخوخة ، بقيـادة ديفيـد وايـز، الـذي أنشـأ في نهايـة المطـاف مركـزا للنشـاط البحثـي في اقتصاديـات الصحـة والديموغرافيـا. كـما تـم إطـلاق برنامـج الاقتصـاد الـكلي السـنوي، الـذي قـام عليـه سـتانلي فيـشر في البدايـة، و المؤتمـر السـنوي للسياسـة الضريبيـة والاقتصـاد في واشـنطن ، الـذي نظمـه لورانـس سـامرز (وزيـر الخزانـة لاحقـا في عهـد أوبامـا) لأول مـرة ؛ والنـدوة الدوليـة حـول الاقتصـاد الـكلي ، تحـت إشراف روبـرت جـوردون وجـورج دي مينيـل. و بحلـول عـام ٢٠٠٨ ، عندمـا أصبـح فيلدشـتاين رئيسـا فخريـا للمكتـب، كان هنـاك ١٩ برنامجـا بحثيـا وعـددا مـن مجموعـات العمـل التـي تـدرس مجموعـة واسـعة مـن الموضوعـات.

وعندمـا تنحـى فيلدشـتاين في عـام ٢٠٠٨ ، تـم تعيـين البروفيسـور جيمـس بوتربـا Poterba James، وهـو واحـد مـن طـلاب فيلدشـتاين في جامعـة هارفـارد، رئيسـا للمعهد الوطنـي للبحـوث الاقتصاديـة، حيـث يواصـل حاليـا توسـيع نطـاق أنشـطته وامتدادهـا. وتـم إنشـاء برنامـج جديـد حـول اقتصاديـات التنميـة، تـم إطلاقـه في عـام ٢٠١٢ ، وهـو مـا ينطـوي عـلى توسـيع الملـف البحثـي للمكتـب الوطنـي للبحـوث الاقتصاديـة، وأدى إنشـاء مجموعـة عمـل حـول تصميـم السـوق إلى اكتشـاف روابـط وعلاقـات جديـدة للنظريـة الاقتصاديـة وعلـوم الكمبيوتـر. و يعقـد المكتـب حاليـا مـا يقـرب مـن ١٢٥ اجتماعـا سـنويا حـول مجموعـة واسـعة مـن الموضوعـات في الاقتصـاد التطبيقـي. وهكـذا فـإن قصـة إنشـاء وتطـور المكتـب الوطنـي للبحـوث الاقتصاديـة في الولايـات المتحـدة تعكـس بقـوة تطـور الإدراك الأمريـكي لعلاقـة العلـوم الاقتصاديـة بالواقـع، وتطـور النظـام الاقتصـادي الأمريـكي نفسـه. ولهـذا لم يكـن مـن المسـتغرب أن يكـون المكتـب بوتقـة لصنـع المهـارات الفكريـة والعمليـة الأمريكيـة في مجـالات الاقتصـاد مـن الناحيـة النظريـة والتنظيميـة، وبنـاء المهـارات البشريـة المتفوقـة عالميـا.

النموذج الثاني: مكتب المسؤولية المالية في بريطانيا -
OBR - Responsibility Budget of Office

تـم إنشـاء «مكتـب مسـؤولية الميزانيـة» أو "مكتـب المسـؤولية الماليـة" كـما سنشـير إليـه فيـما بعـد، في عـام ٢٠١٠، أي بعـد مـا يقـرب مـن قـرن مـن الزمـان مـن إنشـاء المكتـب الوطنـي للبحـوث الاقتصاديـة في الولايـات المتحـدة. وكان الغـرض الرئيـسي مـن إنشـائه هـو تقديـم تحليـل مسـتقل وموثـوق للماليـة العامـة في المملكـة المتحـدة، تسـتعين بـه الحكومـة والبرلمـان والأحـزاب السياسـة والـرأي العـام في مجـال وضـع وإدارة وتقييـم وتصحيـح السياسـة الماليـة للدولـة (٦). وتعـود أهميـة إنشـاء هـذا المكتـب في ذلـك الوقـت إلى فـترة الاضطرابـات الماليـة التـي مـرت بهـا بريطانيـا خـلال فـترة الأزمـة الاقتصاديـة العالميـة عـام ٢٠٠٨، وكذلـك مـا سـبقها مـن اضطرابـات بسـبب توتـر علاقـات بريطانيـا مـع الاتحـاد الأوروبي، ومـا ترافـق مـع ذلـك مـن خـروج الاسـترليني مـن نظـام أسـعار الـصرف الأوروبي (ERM) عـام ١٩٩٢. وتركـت هـذه التطـورات حاجـة أساسـية إلى إقامـة مركـز بحـوث ماليـة مسـتقل يتولى فحـص وتدقيـق بيانـات الميزانية ويقـوم بعملية تقييـم مسـتمرة لـلأداء المـالي منسـوبا إلى المسـتهدفات، لتجنـب تفاقـم المشـكلات الماليـة.

وخـلال فـترة إعـداد الميزانيـة، وقبـل إعلانهـا رسـميا، فـإن الحكومـة تلتـزم بـأن تقدم إلى مكتـب المسـؤولية الماليـة التفاصيـل الكافيـة عـن خططهـا لزيـادة الضرائـب أو خفضهـا وكيـف تنـوي إنفـاق المـال العـام. ويعتـبر مكتـب المسـؤولية الماليـة واحـدا مـن عـدد متزايـد مـن هيئـات الرقابـة الماليـة المسـتقلة، التـي تركـز عـلى وضـع المعايـير الكافيـة لضـمان الاسـتقرار المـالي، وضبـط الأداء عـلى المسـار السـليم لتحقيـق الأهـداف المنصـوص عليهـا للسياسـة الماليـة. وطبقـا لوثائـق تأسـيس المكتـب فإنـه يـؤدي خمـس وظائـف رئيسـية عـلى الوجـه التـالي:

أولا، التنبؤ الاقتصادي والمالي

يصـدر مكتـب المسـؤولية الماليـة توقعـات تفصيليـة عـن حالـة الاقتصـاد والماليـة في بريطانيـا تغطـي خمـس سـنوات. ويتـم مراجعـة هـذه التوقعـات مرتـين في السـنة، مـرة تترافـق مـع بيـان الميزانيـة السـنوية (عـادة في أواخـر نوفمـبر)، والمـرة الثانيـة في فصـل الربيـع (عـادة في مـارس). وتتضمـن المراجعـة بحـث تأثـير أي تدابـير متعلقـة بالحصيلـة

الضريبيـة و المصروفـات العامـة المعلنـة في البيانـات الصـادرة عـن وزيـر الماليـة في الحكومـة البريطانيـة. ويفحـص المكتـب تقريـر التوقعـات السـنوي أداء السياسـة الماليـة وهـي قيـد التنفيـذ بالفعـل وليـس في فـترة لاحقـة، ويقـارن المسـتهدفات بالنتائـج الواقعة أو المتوقعـة، كـما يسـتخلص دروسـا منهـا يسترشـد بهـا في إعـداد التنبـؤات المسـتقبلية.

ثانيا، تقييم الأداء مقابل الأهداف

يهتـم مكتـب المسـؤولية الماليـة في تقريـر التوقعـات السـنوية Evaluation Forecast Report نـشر توقعاتـه المسـتقلة لتطـور المـؤشرات الماليـة مثـل الديـن العـام، ومصروفات الإنفـاق الاجتماعـي والعجـز في الميزانيـة، بنـاء عـلى الأرقـام الرسـمية المتاحـة مـن وزارة الخزانـة. أمـا في تقريـر EFO - Outlook Financial and Economic فيتـم مقارنـة الأداء الفعـلي بالنتائـج الفعليـة، ويطـرح خيـارات بديلـة لضـمان اسـتمرار التوافـق بـين الأداء والنتائـج. و يسـتخدم مكتـب المسـؤولية الماليـة توقعاتـه لحـال الماليـة العامـة للحكـم عـلى أداء الحكومـة مقابـل أهدافهـا الماليـة المحـددة في بيـان الميزانيـة او خـلال السـنة الماليـة. عـلى سـبيل المثـال، حـددت الحكومـة لنفسـها تفويضـا جديـدا للسياسـة الماليـة في فبرايـر ٢٠٢٣ بالعمـل عـلى تخفيـض صـافي ديـون القطـاع العـام (باسـتثناء بنـك إنجلـترا) كنسـبة مئويـة مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي بحلـول السـنة الخامسـة مـن فـترة التنبـؤ المتـداول. وقـد اقـترن هـذا التفويـض المـالي بهدفـين تكميليـين: الأول أن يكـون صـافي اقـتراض القطـاع العـام أقـل مـن ٣٪ مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي في السـنة الخامسـة مـن فـترة التنبـؤ المتجـددة. والثـاني أن يتضمـن مجموعـة فرعيـة مـن الإنفـاق والمصروفـات عـلى الرعايـة الاجتماعيـة، تكـون داخـل نطـاق سـقف وهامـش محدديـن سـلفا، لا يجـوز الخـروج عنهـما. وكان مـن الـضروري تقييـم انعكاسـات هـذا التفويـض عـلى الأداء المـالي، وعـلى مسـتهدفات الميزانيـة، وتقديـر مـا إذا كان التفويـض الـذي منحتـه الحكومـة لنفسـها مفيـدا أو ضـارا، ومـدى جـدواه في المحافظـة عـلى الاسـتقرار المـالي وتوسـيع الهامـش المتـاح للسياسـة الماليـة.

وفي كل مـن التوقعـات الماليـة والاقتصاديـة، يتـولى باحثـوا المكتـب والخـبراء تقييـم مـا إذا كانـت السياسـة لديهـا فرصـة أكـبر مـن ٥٠٪ لتحقيـق الأهـداف المنصـوص عليـه . كـما يـدرس المكتـب في تقريـر اتجاهـات الرفاهيـة Report Trends Welfare -

WTR ، الـذي ينـشر الآن مـرة كل عامـين ، دوافـع الإنفـاق عـلى الرعايـة الاجتماعيـة، بمـا في ذلـك تلـك العنـاصر داخـل وخـارج الحـد الأقـصى للإنفـاق عـلى هـذه المجموعـة مـن الخدمـات. ويتـم بنـاء عـلى هـذا التقريـر تحديـد أهـداف السياسـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة لتحقيـق التـوازن بـين الخدمـات وأنشـطة التنميـة التـي يتلقاهـا المواطنـون في الأقاليـم المختلفـة في إطـار سياسـة للمسـاوة بـين الأقاليـم up leveling بحيـث لا يتـم تكريـس الفقـر أو الحرمـان في إقليـم ويتـم تركيـز النعيـم في إقليـم آخـر.

ثالثا، مقومات الاستدامة المالية وتحليل الميزانية العامة

يتـولى «مكتـب المسـؤولية الماليـة» تقييـم اسـتدامة الماليـة العامـة عـلى المـدى الطويل: فيحـدد تقريـر «مخاطـر الماليـة العامـة واسـتدامتها» Sustainability and Risk Fiscal FRS - Report بشـكل دوري التوقعـات طويلـة الأجـل، عـادة بعـد إصـدار توقعـات سـكانية محدثـة مـن مكتـب الإحصـاءات الوطنيـة. وتغطـي هـذه التوقعـات طويلـة الأجـل مـؤشرات لقطاعـات مختلفـة مـن الإنفـاق والإيـرادات والمعاملات الماليـة. ويتناول التقريـر تقييـم مـا إذا كانـت التوقعـات تنطـوي عـلى مسـار مسـتدام لديـون القطـاع العـام، وذلـك مـن خـلال تحليـل الميزانيـة العامـة، ومقاييـس الحسـابات القوميـة الكاملة.

رابعا، تقييم مخاطر المالية العامة

يوفـر التقريـر السـنوي عـن مخاطـر الماليـة العامـة والاسـتدامة Risks Fiscal FRS -Report مراجعـة شـاملة للمخاطـر الناجمـة عـن أداء الاقتصـاد والنظـام المـالي، طبقـا للمعايـير التـي يضعهـا خـبراء المكتـب. كـما يتضمـن التقريـر أيضـا مناقشـات حـول مخاطـر ماليـة محـددة. بالإضافـة إلى إنتـاج تنبـؤات وتوقعـات مركزيـة للماليـة العامـة، ومناقشـة المخاطـر التـي تتعـرض لهـا تلـك التوقعـات والتوقعـات (الصعوديـة والسـلبية). كـما يوفـر تقريـر الحوكمـة مزيـدا مـن المعلومـات حـول مخاطـر ماليـة محـددة، لا سـيما الالتزامـات الطارئـة (مثـل الضمانـات الحكوميـة).

خامسا: تدقيق تكلفة سياسة الضرائب والرعاية الاجتماعية

يتـولى مكتـب المسـؤولية الماليـة مهمـة حسـاب تكلفـة تدابـير الإنفـاق العـام الـذي تقترحـه الحكومـة، وتأثيرهـا عـلى الضرائـب، ونفقـات الرعايـة الاجتماعيـة بالنسـبة للأفـراد في كل ميزانيـة. وفي كل الأحـوال فـإن الحكومـة تلتـزم بتزويـد المكتـب بتقديراتهـا

للتكاليف من واقع البيانات الرسمية في وقت كاف سابق لبيان الميزانية العامة في كل سنة. ويتولى الباحثون والخبراء إخضاع التقديرات الحكومية المقدمة للتدقيق التفصيلي والطعن فيها إذا لزم الأمر. وبناء على التدقيق واستخلاص النتائج في التوقعات الاقتصادية والمالية، وفي وثيقة التكاليف التي تقدمها وزارة الخزانة، يوضح المكتب في فصل مستقل من التقرير ما إذا كان يؤيد التكاليف التي تنشرها الحكومة كتقديرات مركزية معقولة، وما إذا كان قد استخدمها في إعداد توقعات مستقلة. ويتضمن التقييم تصنيف التكلفة حسب نسبة عدم اليقين، بناء على البيانات التي تقوم عليها و عملية «النمذجة» المعنية، والتأثير السلوكي المحتمل للسياسة المالية والاقتصادية بشكل عام. ويتولى قيادة بحوث وأنشطة مكتب المسؤولية المالية لجنة تتكون من ثلاثة أعضاء من بينهم الرئيس، تتحمل المسؤولية التنفيذية للمهام الأساسية لمكتب مراجعة الحسابات في إطار عملية التقييم والحوكمة، بما في ذلك الأحكام التي تم التوصل إليها في توقعاتها. ويتولى رئاسة مكتب المسؤولية المالية حاليا ريتشارد هيوز، الذي شغل سابقا منصب مدير السياسة المالية وكبير الاقتصاديين بالإنابة في وزارة الخزانة البريطانية، ورئيس قسم في صندوق النقد الدولي.

ونظرا للمهمة الرقابية التي يقوم بها مكتب المسؤولية المالية فقد نشأت مراكز أخرى بجانبه لكي تمارس الوظائف نفسها التي يقوم بها. ومن أهمها «معهد الدراسات المالية» IFS وهو مؤسسة غير ربحية وغير سياسية، تتلقى تمويلا من مجموعة من المصادر، بما في ذلك مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا، والإدارات الحكومية في المملكة المتحدة، والمؤسسات، ومجلس البحوث الأوروبي، والمنظمات الدولية، والشركات وغيرها من المنظمات غير الربحية. ويتم تلقي التمويل إما لمشاريع بحثية محددة أو عن طريق مركزي أبحاث، هما مركز تحليل الاقتصاد الجزئي للسياسة العامة، ومركز أساليب وممارسات البيانات الجزئية. و تمنح مجالس البحوث التمويل للبحث الأكاديمي بشكل مستقل عن الحكومة، على أساس التفوق العلمي، من خلال عملية استعراض المراكز البحثية أو المعاهد المماثلة. لا يقبل المعهد IFS تمويل أي مشروع بحثي يهدف لإثبات نتيجة محددة سلفا أو يعرض استقلاليته وحياده للخطر.

إستنتاجات

انتقلت علاقة الفكر بصناعة السياسة إلى مرحلة مؤسسية مركبة، ولم تعد صناعة السياسة اجتهادا فرديا، أو إلهاما، وإنما أصبحت مراكز الفكر حلقة رئيسية في سلاسل إمدادات إنتاج السياسة. ومع تطور التكنولوجيا والمعرفة الرقمية، لم يعد يصلح أن يتم صناعة السياسة بدون الاعتماد على المعرفة في أحدث تطوراتها. ومع أن هذه العلاقة تفترض عمليا أن تكون مراكز الفكر مستقلة عن الحكومة المنتخبة التي تستند إلى شرعية ومشروعية تؤهلها لصنع السياسة، إلا أنه مع وجود معايير وضمانات وسياسات وتشريعات وبيئة أخلاقية كاملة تؤمن بالتعددية والتنوع وحرية الحصول على المعلومات وتداولها، فإن وجود الدولة في مراكز الفكر، سواء من خلال المشاركة في التمويل أو في تحديده أجندة البحوث، لا يترك تاثيرا سلبيا خطيا على استقلالية مراكز الفكر. لكن ذلك لا ينفي حقيقة انه في أنظمة الحكم المغلقة يتم استخدام تلك المراكز كوسيلة رئيسية من وسائل التعبئة السياسية وتكريس الركود السياسي والاقتصادي، و ترويج مزاعم عن مزايا استمرار الوضع القائم، بدعوى المحافظة على الاستقرار. ومن ثم فإننا نعتبر أن السياسة صناعة، يرتبط نموها وأنشطتها بوجود سلاسل للإمدادات، تتكون كل سلسلة من حلقات تتفاعل شبكيا وليس خطأ مع بعضها البعض، وتمثل مراكز الفكرة واحدة من أهم هذه الحلقات.

وتقدم التجربة العالمية في إنشاء مراكز الفكر خبرات هائلة في دول العالم الحر، التي تتمتع بوجود قوانين وممارسات تحمي حرية إتاحة وتداول المعلومات، وحرية التعبير، واحترام معايير التنوع والتعددية، ليس على أرضية ترديدها كشعارات، ولكن انطلاقا من احترام أهميتها كمقومات رئيسية للتجديد والابتكار ودفع محركات النمو إلى أعلى. وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة إلى النظام السياسي في الصين، على اعتبار أنه نظام لا يأخذ بمبدأ التعددية الحزبية، ويهيمن عليه الحزب الشيوعي الصيني، فإن إنتاج مراكز الفكر في الصين يعبر عن درجة رفيعة من التفاعل في المجال العام مع كل اللاعبين بلا استثناء تقريبا. ولا يمكن تجاهل حقيقة أن قدرا هائلا من النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع الذي تحققه بلدان مثل الصين وفيتنام، يعود إلى قدرة المجتمع والدولة والمؤسسات على التجديد

الفكري والتكنولوجي، وهو ما ينعكس إيجابيا على القدرة التنافسية السريعة جدا، حيث أصبحت الصين ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم، بعد أن كانت خلف مصر عندما بدأت تجربة الانفتاح الاقتصادي بعدها بأربع سنوات. وتمضي على الطريق نفسه فيتنام التي كانت واحدة من أفقر دول العالم قبل أن تبدأ تجربة الانفتاح الاقتصادي بعد مصر والصين بحوالي عقد كامل من الزمان. ومن ثم فإن ما يؤثر في استقلالية دور مراكز الفكر ليس القوانين أو المعايير الشكلية، وإنما هي النظام الفعلي السياسي والقانوني والقيمي الذي إتاحة وحرية تداول المعلومات، يضمن التعددية والتنوع والحرية في التمثيل والتعبير، والقدرة على نشر النتائج بدون تدخل، والتفاعل مع مكونات سلاسل الإمدادات الأخرى في صناعة السياسة الاقتصادية أو غيرها في إطار فضاء أو مناخ عام إيجابي.

وتقدم تجارب الولايات المتحدة وبريطانيا والصين نماذج قياسية لا تخطئ في ممارسة دورها بالنسبة لمراكز الفكر، بما فيها تلك التي تقوم الدولة بتمويلها بشكل مباشر أو غير مباشر، كليا أو جزئيا. لكن يظل من الضروري تحصين مراكز الفكر ضد سطوة رأس المال ومصالح الممولين والمعلنين، التي قد تؤثر سلبا على دور مراكز الفكر والبحوث. أما في الدول النامية عموما، والدول ذات النظم السياسية المغلقة على وجه الخصوص، فإن مراكز الفكر بشكل عام تخضع لكل المؤثرات السلبية التي تجعل دورها غير ذي صلة irrelevant ولا علاقة له بحقائق الواقع reality of out وغير ذي قيمة في تطوير منظومة صناعة السياسة. ويعود هذا ببساطة إلى حقيقة أن السياسة في الأنظمة المغلقة، في دول غنية كانت أو فقيرة، تعتمد على مراكز الفكر كمحركات للتعبئة السياسية، وتمجيد الحاكم سواء كان فردا او قبيلة أو جماعة مصالح خاصة، وتتقلب مع تقلبات الحكم او الحاكم.

المعضلة التي تواجهها مراكز الفكر في الوقت الحاضر أكبر بكثير من مجرد تحديات التمويل أو تحقيق الاستقلالية عن الدولة ومقاومة التدخل الحكومي. إنها معضلة من نوع استثنائي لأن العالم كله يواجه لحظة استثنائية، تدهور فيها إلى حد كبير النظام الأحادي القطبية الذي نشأ بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو، ولم تتشكل فيها بعد مقومات نظام تعددي تبشر به الصين وروسيا

والهند والبرازيل، وربما تنضم إليها على استحياء دول أخرى في أوروبا، خصوصا مع نمو قوة الاتحاد الأوروبي. هذه المعضلة التي تواجهها مراكز الفكر حاليا تتطلب إعادة إخضاع كافة المسلمات والبديهيات والأفكار المسبقة لاختبارات مصداقية قبل الركون إليها كمقدمات للتفكير.

هوامش ومراجع

١- لا يوجد حل واحد واضح لتصميم تصنيف ذي مصداقية كاملة لتقييم مراكز الفكر. ولكن حان الوقت لهذه المراكز لأخذ سمعة ومصداقية الصناعة ككل بجدية أكبر. وتتمثل إحدى الطرق للقيام بذلك في قيام مراكز الفكر بشكل جماعي بمنح وكالة تصنيف قائمة بذاتها، على غرار ستاندرد آند بورز أو موديز في الصناعة المالية. سيكون هذا مختلفا عن تصنيفات مثل مؤشر «Tank Think To Go» العالمي الذي تصدره جامعة بنسلفانيا ، والذي يشبه إلى حد كبير تصنيفات Report World & News US للكليات والجامعات. في أهمية دور مراكز الفكر ومقومات مصداقيتها، راجع:

https//:www.cfr.org/blog/g20-what-we-thinktank-it-should-do

٢- في تقييم تجارب مراكز التفكير ووضع معايير موضوعية للانضباط وتصنيف المصداقية، راجع ما كتبه ماثيو روجانسكي وجيرمي شابيرو. روجانسكي هو مدير «معهد كينان» التابع لمركز ويلسون. جيرمي شابيرو هو مدير الأبحاث في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية. رابط المقال:

https//:foreignpolicy.com/٢٨/٠٥/٢٠٢١/why-everyone-hates-think-tanks/

٣- في مرحلة الانتقال بين عصرين سياسيين في العالم، الأحادي القطبية، والتعددية القطبية، يتزايد بين المفكرين، السياسيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع إدراك بأهمية تجاوز نمط مراكز التفكير التي ورثت صفات عصر الاحادية القطبية، والحاجة الى تأسيس تيار جديد، سواء من خلال المراكز القائمة أو بإنشاء مراكز جديدة أكثر انفتاحا على حقائق مرحلة الانتقال، وأكثر قبولا لفكرة إقامة نظام عالمي ديمقراطي يقوم على تعددية القيادة، وتغليب القيم على المصالح. وفي هذا السياق نشأ في الولايات المتحدة عام ٢٠١٩ «معهد كوينسي للحكم المسؤول».

https//:quincyinst.org

وهو مؤسسة فكر وبحوث غير حزبية، ومشروع للتواصل السياسي والأكاديمي، يهدف لتحدي هوس السياسة الخارجية الأمريكية منذ عقود بفكرة الاستثناء الأمريكي والقيادة التاريخية للعالم، وهي الفكرة التي حكمت السياسة الخارجية الأمريكية منذ حرب الخليج عام ١٩٩١. ويفضل «معهد كوينسي» ما يسميه «ضبط النفس الاستراتيجي»، ويعطي الأولوية للدبلوماسية على الحلول العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية. راجع:

https//:theconversation.com/washingtons-newest-thinktank-is-fomenting-a-revolution-in-us-foreign-affairs-and-a-retreat-from-interventionism132214-

٤- قدمت الدكتورة إيزابيلا ويبر، أستاذة الاقتصاد في جامعة هارفارد في كتابها عن السياسة الاقتصادية في الصين خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي، عرضا تأصيليا بالغ الأهمية عن إدارة الحوار العام في الصين بشأن الانتقال، مع الاحتفاظ بخصائص التجربة الصينية في التنمية، وتحقيق الاندماج في السوق العالمي دون التضحية بالاستقرار الاقتصادي. وقد تجنبت الصين منذ الخطوة الأولى على طريق الانفتاح اللجوء إلى استراتيجية العلاج بالصدمات. وقد لعبت مراكز الفكر الصينية في تلك الفترة دورا حيويا مدهشا ساعد على خلق حالة من عدم

التضـارب بـين الحاجـة إلى الانفتـاح والتجديـد، وبـين اعتبـارات العدالـة والتنميـة السريعـة في نظـام يخضـع لسـيطرة حـزب سـياسي واحـد. راجـع:

Isabella Weber" ,How China Escaped Shock Therapy :The Market Reform Debate ".Routledge2021 ,

٥- لمعرفة المزيد عن تاريخ ودور وبرامج «المكتب الوطني للبحوث الإقتصادية» راجع :

https//:www.nber.org/about-nber/history

والروابـط الأخـرى المتفرعـة عنـه. وقـد اسـتفاد الباحـث مـن لقـاءات مـع عـدد مـن مفكـري المكتـب واتصـالات مـع قياداتـه مثـل مارتـن فيلدشـتاين عندمـا كان رئيـس مجلـس المستشـارين الاقتصاديـين للبيـت الأبيـض، وسـتانلي فيـشر عندمـا كان كبـيرا للاقتصاديـين في صنـدوق النقـد الـدولي.

٦- لمعرفة المزيد عن «مكتب المسؤولية المالية» راجع الروابط على الموقع الإلكتروني الرئيسي للمكتب:

https//:obr.uk/

وقـد اسـتفاد الباحـث مـن لقـاءات كثيرة مع عـدد من قيـادات المكتب، ولجنـة الميزانيـة في مجلس العمـوم البريطاني.